

## الفصل الثالث

نظام الالفاظ بالمعنى

## نظام الالفاظ بالمعاني

أشرنا الى أن نظرية المناسبة تتجلى في ثلاثة أضرب تبرز التمدن اللغوى ، وتحمل أسرار النظام ••

وأول هذه الاضرب هو نظام الالفاظ بالمعاني • وهذا النظام يعنى أن تكون الالفاظ وفق المعاني ، أو بعبارة أخرى يقصد مناسبة الالفاظ لمعانيها • والمراد به عند الرافعى مساوقة الصيغ اللفظية للمعاني الموضوعة لها (١) •

وقد جعل هذا الباحث تلك المساوقة تقوم على أمور يرجع أكثرها الى الاشتقاق ، لان الاصل فى الاشتقاق عنده هو المناسبة فى المعنى والمادة • ولكن كيف تتحقق المناسبة المذكورة ؟

انه يقرر أنهم جعلوا كل مقطع من المقاطع الثنائية أصلا فى الدلالة ، ثم فرغوا منه بالاشتقاق معانيه الجزئية المختلفة التى ترجع فى أصل الدلالة ، اليه • فكأن المعانى فى رأيه « سلاسل مرتبة تنحصر كل طائفة منها تحت جنس معلوم على ما قرروه فى مذهب النشوء والارتقاء • ولا يزال هذا التسلسل متحققا فى اللغات السامية الباقية الى اليوم ، وهو أظهر فى العربية منه فى أخواتها ، حتى ذهب بعض العلماء الذين استقروا تراكيب اللغة الى أن هذا الاصل مستصحب فى كل تركيب ، بحيث لا يخلو مما يرجعه اليه ، ولو تأويلا من طريق المجاز ، الا ما تخالف عن سلسلته لامر طارئ على أصل الوضع كأن يكون مبدلا من لفظ آخر أو مقلوبا عنه أو داخلا فى تركيب المادة من لغة أخرى » (٢) •

---

(١) الرافعى : تاريخ آداب العرب ج ١ ص ٢٢٣  
(٢) المصدر السابق ص ١٦٩ — ١٧٠ وانظر حاشية الشهاب الخفاجى المسماة بعناية القاضى وكفاية الراضى على تفسير البيضاوى ص ٢٥٩ و ص ٢٥٢ ، ٢٥٣

وواضح أن كلامه يؤكد نظرية المناسبة ، فهو يجعل كل مقطع من المقاطع الثنائية أصلا في الدلالة ، ويجعل الاشتقاق يتولى عملية تفريع المعانى الجزئية المختلفة عنه .

والاديب الباحث يرى رأى عدد من فقهاء اللغة قديما وحديثا . وهو أن الالفاظ العربية ترجع في منشأها التاريخى القديم الى أصول ثنائية زيدت حرفا ثالثا في مراحل تطورها التاريخى .

وقد جاء هذا الحرف منوعا للمعنى العام الذى تدل عليه تلك الاصول الثنائية .

ومثال ذلك قط ، قطع ، قطف ، قطل ، قطم . فالاصل فيه على رأى القائلين بالثنائية هو قط ، والحروف الثالثة الاخرى وهى ( ط ، ع ، ف ، ل ، م ) منوعة لمعنى القطع ، ومخصصة له . (١)

ولامرية في أن هذا العالم يجد في النظرية الثنائية ما يتفق مع مذهبه ، فأكثر الذين يقولون بالاصل الثنائى للالفاظ العربية ، يقولون : ان هذه الاصول الثنائية نشأت عن حكاية الاصوات الطبيعية المقارنة للفعل أو الحدث الذى تدل عليه تلك الاصول .

ولا حاجة الى اعادة موقفه من حكاية الطبيعة ، والمهم أن ايمانه بالثنائية برز بصورة تدل على أنه من أئد أنصارها .

أما تشبته باللاتيان بكثير من الامثلة التى تتفق كلمات كل مجموعة منها في حرفين ، وتختلف في الثالث — فلا يعبر في الحقيقة الا عن اطمئنانه وسعادته بما تحقق لغرضه (٢) . فهذه الامثلة تثبت المناسبة ، بفضل الحرفين المتفقين ، أما التطور الذى قد يومية اليه الحرف الثالث فلم يكن له تأثير في معارضة المناسبة أو في نقض الاصل المعنوى المشترك عنده وبعض المفسرين والمحققين عبرت آراؤهم عن

(١) محمد المبارك : فقه اللغة وخصائص العربية ص ٩٣

(٢) الرانعى : تاريخ آداب العرب ج ١ ص ١٧١ — ١٧٢

تأكيد هذا النهج الاستنتاجي في الاعتماد على اتفاق حرفين ، مما ساند  
سعيه (١) .

ولعل ايمانه قد زاد بتلك النظرية الثنائية عندما وجد في بعض  
المعاجم اللغوية اهتماما بأمر منها في المنهج والتطبيق . ومعجم  
الجمهرة وكتاب المقاييس يدعمان عد المضعف الثلاثي من باب الثنائي ،  
وذلك واضح ، وحين رأى قيام العلماء بصياغة بعض الاسماء  
والافعال من حكايات الاصوات ، ثم رأى بعضهم يدافع عنها ،  
ويؤازر القول بها بكل ما يستطيع (٢) . ولا ارتاب في أنه مأخوذ  
بما في الالفاظ من دلالة سحرية ، مؤمن بقيمة الحرف التعبيرية  
الخاصة ، وهو يعتقد أن كل حرف معبر عن غرض ، وأن الكلمة  
العربية مركبة من مادة صوتية يمكن حل أجزائها الى مجموعة من  
الاحرف الدوال المعبرة . فكل حرف منها مستقل ببيان معنى خاص ،  
ما دام مستقل باحداث صوت معين .

وكل حرف له ظل واشعاع اذ كان لكل حرف صدى وابقاع .  
واثبات القيمة التعبيرية للصوت البسيط وهو حرف واحد في كلمة  
كاثبات هذه القيمة نفسها للصوت المركب ، وهو ثنائي لا أكثر أو ثنائي  
الحق به حرف أو أكثر أو ثلاثي مجرد ومزيد ، أو رباعي منحوت  
أو خماسي أو سداسي على طريقة العرب مشتق أو مقيس .

ولا شك في أنه يؤمن بالتناسب بين اللفظ ومدلوله في حالتى  
البساطة والتركيب ، وطورى النشأة والتوليد — بعد هذا الايمان  
بالمناسبة و اشارته الواضحة الى ذلك (٣) . ولكن البحث اللغوى  
يثبت أن الخوض في باب الاصل الثنائي صعب يحتاج الى مزيد من  
النظر الدقيق ، وتقدير ما يقتضيه بعد العهد ، ومراعاة مرور الكلمة

---

(١) المصدر السابق وانظر الشهاب الخفاجى حاشيته على  
تفسير البيضاوى ص ٢٥٢ — ٢٥٣

(٢) د : صبحى الصالح : دراسات في فقه اللغة ص ١٥٣  
وما بعدها

(٣) الرافعى تاريخ آداب العرب ج ١ ص ١٧٠ — ١٧٤ ، ٢٢٠ .  
وراجع أيضا ص ٤٩ وما بعدها .

بمراحل طويلة أكسبتها أشياء جديدة فغيرت معانيها ، كما يحتاج الى معجم تاريخي تؤرخ فيه الكلمات وفق استعمالها خلال العصور المختلفة (١) .

ولا يكفي اثبات الثنائية في قسم كبير من المواد العربية ، بل لابد من استقراء واحصاء ودراسة شاملة حتى نقضى بالحق في هذه المسألة . ولسنا مع الرافعي في غلوه وقوله بعد ذكر أمثلة اشتركت في حرفين واختلفت في الثالث : « ولو استقرت تراكيب اللغة كلها لوجدت مواد كل تركيب ترجع الى أصل واحد ، ولو تأويلا من طريق الجاز الا ما تخلف عن سلسلته لامر طارىء .. » (٢) .

انه يذكر بعد ذلك أن الرواه أغفلوا كل ما يتعلق بالجهات التاريخية في اللغة ، وهذا هو السبب في انثلام سلاسل الاشتقاق ، وضياح كثير من تلك الانساب .. ولا أدري كيف نحصل من كلمة على صورة صادقة صحيحة للاستقراء أو التطور والحياة التي تحياها المفردات بعد ما صرح به من اغفال الرواة .. وضياح الحقائق؟!

وقبل ذلك لم يكشف الرافعي دليلا أو يحدد شيئا عن هؤلاء الذين استقروا تراكيب اللغة كلها ، بل ترك الامر غامضا ، واكتفى بقوله : « ذهب بعض العلماء .. » (٣) .

والذى نعلمه أن الاب مرمجى الدومنى قد حاول اثبات الثنائية باللجوء الى اللغات السامية ، وعالج مواد عربية معينة ، واستطاع أن يثبت الثنائية في قسم منها ، ولكنه لم يكن موفقا في القسم الباقي (٤) .

---

(١) د : ابراهيم السامرائى : فقه اللغة المقارن ص ١٩١

(٢) الرافعى : تاريخ آداب العرب ج ١ ص ١٧٣

(٣) الرافعى : تاريخ آداب العرب ج ١ ص ١٧٠

(٤) د : ابراهيم السامرائى : فقه اللغة المقارن ص ١٩١ وانظر

د : صبحى الصالح دراسات في فقه اللغة ص ١٥٣ وما بعدها .

ولا يكفى لاثبات النظرية الثنائية أن نسوق عشرات أو مئات تتضح فيها هذه الظاهرة في كلمات لغتنا على حدة أو في كلمات اللغات السامية ، ولا ينبغي أن نهمل رأى الذين خلصوا الى أن الثنائية لم تكن سوى مرحلة تاريخية ، وأن العربية لم تعد على شئ سوى الثلاثي ، ولا بد من معرفة الفرق بين القيمة الذاتية والقيمة المكتسبة ، وأثر ذلك في قضية المناسبة (١) .

ويبدو أن في الامر ما يعبر عن ايثار العاطفة ، والغلو في دعوى « كل التراكيب .. » .

وابن جنى في كتابه الخصائص يحرص على التنبيه على أنه لا يدعى للاشتقاق الاصغر أنه في جميع اللغة ، كما لا يدعى أن الاشتقاق الكبير مستمر في اللغة (٢) .

والعمل الذي قام به ابن فارس في مقاييس اللغة فيه الرد القوي على الزعم بأن تراكيب اللغة كلها عند الاستقراء تثبت أن مواد كل تركيب ترجع الى أصل واحد . فهذا العمل أرجع مواد بعض التراكيب الى أكثر من أصل ، ووصل الامر أحيانا الى ارجاع مواد التركيب الى ستة أصول (٣) .

ولو نظر الرافعي الى ما صنعه ابن فارس لما ذهب الى الحكم بأن مواد كل تركيب ترجع الى أصل واحد ، ولو تأويلا .. لو استقرينا تراكيب اللغة كلها ، ففي الحكم تعميم وشمول لم يؤيده عمل منهجى يملك البرهان القاطع .

ان الاديب الباحث يود أن يعطى العربية شيئاً تدفع اليه العاطفة والمبالغة ، وينكر اسرافه البحث والتحقيق ، فلا يكفى لاثبات

---

(١) د : صبحى الصالح : دراسات في فقه اللغة ص ١٦٦ — ١٦٩

(٢) ابن جنى الخصائص ١٣٨/٢

(٣) ابن فارس : مقاييس اللغة ج ٣ ص ٢٩٤ — الصاد والفاء

والراء وارجاع بعض المواد الى اكثر من أصل . واضح لايحتاج الى تنبيه أو اشارة في هذا المعجم .

نظريته ما أتى به من أمثلة في لغة عدد موادها لا ألفاظها يزيد على ثمانين ألفا ••

ولم يهتم الرافعي بالفصل بين أنواع الاشتقاق مما أدى الى الغموض واللبس • ومن المعروف أن دراسته من الدراسات التي توجب الوضوح وتحتم النأي عن الخط والاضطراب حتى يتبين الامر •

وهو يتحدث تارة عما يعرف بالاشتقاق الاصغر ، وتارة يشير الى الاشتقاق الكبير ، وتارة يجعل حكمه شاملا مما يوحى بالتساوي •• اننا نراه يحتفل بذكر المقاطع الثنائية ، وكونها أصلا في الدلالة ثم يتوجه الى ذكر المناسبة الطبيعية ، ورأى بعض المعتزله فيها •

وقد عرضنا ذلك من قبل • ثم ينتقل الى حديث يجمع عند تأمله ودراسته بين أنواع الاشتقاق دون تفرقة واضحة • فيقول : « وأول من ابتدع القول بأن المعاني سلاسل مرتبة ، وأن الالفاظ المختلفة ترد في الاشتقاق الى قدر مشترك هو فيلسوف العربية أبو الفتح بن جنى •• وكان شيخه أبو علي الفارسي يأنس بهذا الرأي قليلا • أما علماء العربية فقد قالوا ان ذلك ليس معتمدا في اللغة ، لان الحروف قليلة ، وأنواع المعاني المتفاهمة لاتكاد تنتهاى • ولا ينكر مع ذلك أن يكون بين التراكيب المتحدة المادة معنى مشترك بينها هو جنس لانواع موضوعاتها •• » (١) •

والسلاسل المرتبة تشمل الاشتقاكين الاصغر والاكبر ، أما الالفاظ المختلفة فهي تعنى الاشتقاق الكبير لانه يقوم على المادة دون الهيئة وهو عند الدارسين عبارة عن ارتباط مطلق غير مقيد بترتيب بين مجموعات ثلاثية صوتية ترجع تقاليبيها الستة وما يتصرف من كل منها الى مدلول واحد مهما يتغاير ترتيبها الصوتى (٢) •

(١) الرافعي : تاريخ آداب العرب ج ١ ص ١٧٠ — ١٧١

(٢) د : صبحى الصالح : دراسات في فقه اللغة ص ١٨٦

وابن جنى قد أولع بهذا النوع من الاشتقاق وسماه بالاشتقاق الأكبر ، وقلنا ان السلائل المرتبة كذلك لانه ذكرها في تناوله المقاطع الثنائية واعتبارها أصلا ثم أشار اليها بعد ذكر المجموعات الثلاثية التي اتفقت في حرفين (١) •

والحكم الذى يقضى بعدم الاعتماد فى اللغة نسبه الى علماء العربية وصاحبه الذى قتله فى الزهر هو السيوطى ، ولم ينسبه هذا العالم الى غيره (٢) •

ومما يجدر ذكره أنه قرر أن ابن جنى ابتدع القول بأن المعانى سلائل مرتبة • وليس ذلك من الصواب فى شىء ، فقد سبقت ابن جنى بحوث فى الاصول والاشتقاق ، قام بها الخليل بن أحمد والاصمعى وقطرب وأبو الحسن والافخش وأبو نصر الباهلى ، والمفضل بن سلمة والمبرد وابن دريد والزجاج وابن السراج وغيرهم (٣) •

وقد نسبت أقوال فى الاشتقاق تفيد أن المعانى سلائل مرتبة الى ابن عباس وغيره من الصحابة (٤) •

وامكان الرجعة بالفروع المختلفة مهما تتعدد صيغها الى أصل واحد يوحى بالرابط المشترك بينها ، أمر فى العربية ذو بال يؤكد احتفاظ هذه اللغة بأنسابها مثلما يحتفظ العرب بأنسابهم « فالالفاظ العربية كالعرب أنفسهم تتجمع فى قبائل وأسر معروفة الانساب وتحمل هذه الالفاظ دوما دليل معناها وأصلها وميسم نسبها • وذلك فى الحروف الثلاثة الاصلية التى تدور مع ما يتولد عنها ويشتق منها من ألفاظ » (٥) •

---

(١) الرافعى : تاريخ آداب العرب ج ١ ص ١٦٩ — ١٧٣

(٢) السيوطى : الزهر ج ١ ص ٣٤٧

(٣) السيوطى : الزهر ج ١ ص ٣٥١

(٤) رسالة تبين المناسبات بين الاسماء والمسميات . مخطوطة

بدار الكتب برقم ١٩١ لغة تيمور ص ٥ ، ٨ ، ١١ ، ١٤ ، ١٥ وغيرها .

(٥) محمد المبارك : فقه اللغة مطبعة جامعة دمشق ١٩٦٠ ص ٥٤

ولو قرأ الرافعي كتاب الاشتقاق لابن دريد المتوفى سنة ٣٢١ هـ لرأى ما قدمه هذا الرجل في المعانى التى تعد سلائل مرتبة ، ولايقن أن ابن جنى لم يبتدع القول بأن المعانى سلائل مرتبة اذ حاول فى كتاب الاشتقاق أن يرد أسماء قبائل العرب وعمائرها وأفخاذها وبطونها ، وأسماء ساداتها وثنياتها وشعرائها وفرسانها وحكامها ، الى أصول لغوية اشتقت منها هذه الاسماء ويقول ابن دريد فى مقدمة الاشتقاق (١) : « ولم نتعد ذلك الى اشتقاق أسماء صنوف النامى من نبات الارض نجمها وشجرها وأعشابها ، ولا الى الجماد من صخرها ومدرها وحزنها وسهلها .. » •

والاديب الباحث يعلن بعد ذلك أن درسه فى الاشتقاق يقصد جهة التاريخ منه وكونه سببا من أسباب نمو اللغة ، وطريقة من طرق نشأتها ، أما الكلام على علمه وأقسامه وحدوده ، فهو مبسوط فى كتب الصرف والكتب الاخرى المجردة (٢) ، ونحن نعتقد أن اهمال التمييز بين الاقسام لم يكن عملا مناسبا فى مجال المناسبة التى أقام درسه عليها ..

والذى نستبينه أن المناسبة اذا كانت قد تحققت عند الرافعى اعتمادا على اشتراك التراكيب فى حرفين فحسب ، مع الاختلاف فى الحرف الثالث فانها بلا ريب تبرز فى الاشتقاق الصغير أى بين التراكيب المتحددة المادة ، ففى هذه التراكيب معنى مشترك هو جنس لانواع موضوعاتها • وكذلك تبرز المناسبة فى الاشتقاق الكبير الذى ذكرنا معناه حيث ترد الالفاظ المختلفة الى قدر مشترك •

ومما يتشبث به الرافعى أن خفاء كثير من وجوه الوضع الاشتقاقى وعدم تحقيق التسلسل أو عدم تحقيق المعنى المشترك — يرجع الى مداخلة اللغات ، وتفريط النقلة ، ونحو ذلك مما لاينتظم

---

(١) ابن دريد : الاشتقاق : المقدمة ص ٤ تحقيق عبد السلام هارون وانظر مقدمة مقاييس اللغة — مقدمة التحقيق ص ٢٣ للاستاذ عبد السلام هارون

(٢) الرافعى : تاريخ آداب العرب ج ١ ص ١٧١

به أمر التاريخ اللفظي في هذه اللغة (١) وما تخلف عنده عن سلسلته  
انما تخلف لأمر طارئ على أصل الوضع (٢) •

ولا ينسى أن يبينها على ضرب آخر يحقق المناسبة • فيقول (٣) :  
« وكذلك ترى في أكثر صيغ الامثلة من الفعل والاسم على السواء ،  
فان القياس ثابت فيها ثبوتاً بينا كصيغتي فاعل وتفاعل وكوزن فعلة  
في الاسماء • وغير ذلك مما نبهوا على اطراد القياس فيه ، وأحصوا  
شواذه » •

ثم يعقب على هذا بقوله : « وهو خارج عن غرضنا في هذا  
الكتاب » • أما الشيء الذي نسيه فهو عدم ذكر كلام ابن جني في  
تحقيق رأيه في الفصول التالية (٤) ، لاننا لانجد له شيئاً في الاشتقاق  
الأكبر القائم على التقليل والتقديم والتأخير ، وانما نجد له بعض  
أشياء في غيره •

ويؤكد هذا الاديب الباحث أخيراً بعد ما قدمه في باب الاشتقاق  
— ايمانه بنظرية المناسبة ، ويدعو الى الكشف عن أسرار الوضع ،  
وهناك أستار الحكمة المستكنة في دقائق هذه اللغة العجيبة •

وهو يثق في أن الدراسة والتدبر والتفقد ، وترتيب الصيغ  
والاوزان على ما تقتضيه الاغراض ، بحيث يستقر كل مثال من اللغة  
في نصابه ، ويرد الى حيزه — كفيل باثبات ما يرمى اليه من سيادة  
المناسبة ، وبروز الكمال ، والمستوى الذي يوشك أن يصل الى  
الاعجاز (٥) •

ولا معدى عن أن نقول ان استعماله الادبي للكلمة وثق بين  
الاصوات والمدلولات عنده حتى ذهب الى أن هناك صلة عقلية بين  
الاصوات والمدلولات في ألفاظ معينة •

---

(١) نفس المصدر والصفحة

(٢) نفس المصدر ص ١٧٠ — ١٧١

(٣) نفس المصدر ص ١٧٣

(٤) انظر نفس المصدر ص ١٧١ وراجع نظام الالفاظ بالمعاني

ص ٢٢٣ وما بعدها

(٥) الرفاعي : تاريخ آداب العرب ج ١ ص ١٧٤

## الامور التي تحقق مساوقة الصيغ اللفظية للمعاني :

ذكرنا أن الامور التي تحقق المناسبة أو المساوقة يرجع أكثرها الى باب الاشتقاق ، والذي يهنا هنا أن نفصل تلك الامور ، بعد أن بينا موقف الرافعي في هذا الباب ومما يجدر ذكره أن الاديبي الباحث عندما تحدث عن المساوقة ذكر ابن جنى ، واهتم بمباحثه ، وأشاد بكتابه الخصائص ، ومنزلته في الدرس واتقانه في البحث وتفوقه في تناول الاشتقاق وايضاح المناسبة على العلماء قبله (١) .

ولعله يريد أن يفسر سر اعتماده عليه ، وسبب الاطمئنان الى بحوثه . والامور التي تحقق المساوقة أو المناسبة في نظام الالفاظ بالمعاني هي ما يأتي :

١ — اقتراب الاصول الثلاثية التي فيها الفاء والعين متفتقتان واللام مختلفة وقد استشهد الرافعي بأمثلة على ذلك اعتمادا على البيضاوي ، مثل المفلح . « بالحاء والجيم الفائز بالمطلوب كأنه الذي انفتحت له وجوه الظفر وهذا التركيب وما يشاركه في الفاء والعين نحو فلق وفلذ وفلى يدل على الشق والفتح » .

ومن هذه الامثلة أن تراكيب الهمزة مع الباء تدل على النفور والبعد والانفصال كأب للسير وابت اليوم اثتد حره فقطع الناس وفصلهم عن أعمالهم وأبد الوحش نفر . وأبر النخل قطع شيئا منه . وأبز الظبي وثب وانطلق . وأبق العبد فر . وأبل توحش وانفصل عن الناس وأبه عن الشى بعد عنه وتنزّه . وأبى الضيم نفر منه وهكذا .» (٢) .

ولم يأت الرافعي بأمثلة ابن جنى التي ذكرت في هذا النوع مثل رخو ورخود (٣) .

(١) الرافعي : تاريخ آداب العرب ج ١ ص ٢٢٣

(٢) المصدر السابق ص ١٧١ — ١٧٢

(٣) ابن جنى : الخصائص ج ٢ ص ١٤٥

٢ — الاشتقاق الكبير الذى سماه ابن جنى الاشتقاق الاكبر وجعله فى باب تصاقب الالفاظ لتصاقب المعانى من التقديم والتأخير على ما يقتضيه تقليب الاصول ••

وسبق أن ذكرنا أن الرافعى جعل ابن جنى هو أول من ابتدع القول بأن المعانى سلاثل مرتبة ، وأن الالفاظ المختلفة ترد فى الاشتقاق الى قدر مشترك •• وعبارة الرافعى فى باب الاشتقاق وفى نظام الالفاظ بالمعانى تجعل هذا الاشتقاق من الامور التى تحقق المساوقة ، وتفيد المناسبة • يقول هذا الباحث فى النظام الاول (١) « والمراد به مساوقة الصيغ اللفظية للمعانى الموضوعه لها وقد ألمنا بأشياء منه فى باب الاشتقاق وذكرنا ثمت أن لابن جنى صاحب الخصائص كلاما فى هذا المعنى • وابن جنى هذا هو أول من ناهض هذا البحث اتقانا ، وتجلى بأمره افتنانا ، وانما كان العلماء قبله يستروحون الى أشياء منه عند الضرورة ويتعللون به ، وأكثرهم لزوما لذلك شيخه أبو على الفارسى •• » •

ويقول ابن جنى فى باب الاشتقاق الاكبر (٢) : « وهذا موضع لم يسمه أحد من أصحابنا غير أن أبا على رحمه الله — كان يستعين به ويخلد اليه ، مع أعواز الاشتقاق الاصغر ، لكنه مع هذا لم يسمه ، وانما كان يعتاده عند الضرورة ، ويستروح اليه ، ويتعلل به • وانما هذا التقليب لنا نحن ، وستراه فتعلم أنه لقب مستحسن » •

ولم يذكر الرافعى أمثلة لهذا النوع ، واكتفى بتلك الاشارة السابقة •

وابن جنى يرى أن تقاليب المادة الثلاثية ( س م ل ) : ( س م ل ) ( م س ل ) ( س ل م ) ( م ل س ) ( ل س م ) ( ل م س ) — مهما تقلبت واختلف ترتيبها الصوتى فان « المعنى الجامع لها المشتمل عليها الاصحاب والملاينة : منها الثوب ( السمل ) وهو الخلق • وذلك لانه ليس عليه من الوبر والزئبر ما على الجديد ،

(١) الرافعى تاريخ آداب العرب ج ١ ص ٢٢٣

(٢) ابن جنى : الخصائص ج ٢ ص ١٣٣

فإلذ إذا مرآة علىه للمس لم يستوقفها عنه آءة المنسآ ، ولا آسنة  
اللمس • والسمل : الماء القليل ، كأنه شىء قد أآلق وضعف عن  
قوة المضرب ، وآمة المرتكض ، ولذلك قال :

حوضا كأن ماءه إذا غسل  
من آخر الليل روىزى سمل  
وقال آخر :

وراد أسمال المياه السدم  
فى أخريات الغبش المغم

ومنها السلامة • وذلك أن السليم ليس فىه عيب تقف النفس  
علىه ولا يعترض عليها به • ومنها المسل والمسلى والمسلى كله واحد ،  
وذلك أن الماء لاىجرى الا فى مذهب له واما منقاد به ، ولو صادف  
حاجزا لاعتاقه فلم يجد متسربا معه • ومنها الاملس والمساء • وذلك  
أنه ان عارض اليد شىء حائل بينها وبين المموس لم يصح هناك لمس ،  
فانما هو اهواء باليد ونحوه ووصول منها اليه لا حاجز ولا مانع ،  
ولابد مع اللمس من امرار اليد وتحريكها على المموس ، ولو كان  
هناك حائل لاستوقفت به عنه •

ومنه الملامسة أو لامستم النساء أى جامعتم ، وذلك أنه  
لابد هناك من حركات واعمآل ، وهذا واضح • فاما (ل س م) فمهمل •  
وعلى أنهم قد قالوا : نسمت الريح اذا مرآ سهلا ضعيفا ،  
والنون أآت اللام ، وسترى نحو ذلك » •

والاشتقاق الكبير يحقق المساوقة أو المناسبة لانه يرتبط ارتباطا  
وثيقا بمذهب المؤمنين « بدلالة الحرف السحرية ، وقيمه التعبيرية  
الموحية عند أولئك الذين مالوا الى الاقتناع بوجود التناسب بين  
اللفظ ومدلوله فى حالتى البساطة والتركيب ، حتى رأوا اثبات القيمة  
التعبيرية للصوت البسيط ، وهو حرف واحد فى كلمة كأثبات هذه  
القيمة نفسها للصوت المركب ، كيفما كانت صورة تركيبه » (١) •

(١) د . صبحى الصالح : دراسآ فى فقه اللغة ص ٢٠٤ — ٢٠٥

والحرف عندما يأتى مقدما أو مؤخرا يوحى بمدلوله الذاتى الخاص ، ويتمتع بالدلالة السحرية الذاتية ، ولاضير فى تقليب كل مادة على وجوهها المحتملة •

وابن جنى على الرغم مما بذله فى الاشتقاق المذكور فانه يقول (١) : « واعلم أنا لا ندعى أن هذا مستمر فى جميع اللغة كما لاندعى للاشتقاق الأصغر أنه فى جميع اللغة ، بل اذا كان ذلك الذى هو فى القسمة سدس هذا أو خمسه متعذرا صعبا كان تطبيق هذا واحاطته أصعب مذهباً وأعز ملتصقا • بل لو صح من هذا النحو وهذه الصنعة المادة الواحدة تتقلب على ضروب التقلب كان غريباً معجباً • فكيف به وهو يساوق الاشتقاق الأصغر ، ويجاريه الى المدى الأبعد » •

والحق أن هذا اللون من الاشتقاق لا يطرد ولا ينقاد ، وابن جنى لاينكر ذلك كما صرح ، ولكنه يوجه الى أن انعام النظر وملاطفته وترك الضجر يبين قرب بعض من بعض ، والتأمل يوصل الى ما يرجى من البحث (٢) •

٣ — « اثبات أن العرب تقارب حروف الالفاظ متى تقاربت معانيها كقوله تعالى : « انا أرسلنا الشياطين على الكافرين تؤزهم أزا » أى ترعجهم وتقلقهم ، فهذا فى معنى تهزهم هزا والهمزة أخت الهاء ، فكأنهم خصوا هذا المعنى بالهمزة لانها أقوى من الهاء كما أن المعنى نفسه أعظم فى النفوس من الهز ، لانك قد تهز ما لا حراك له ، كالجزع ونحوه أى فيبقى الهز المقرون بالازعاج خاصا بذى الحياة ، لانه متعلق بالشعور وذلك ما أفادته الهمزة وحدها » (٣) •

والرافعى يلبس هذا الامر ثوب العموم ، ويكتفى بذكر مثال واحد للتقارب بين بعض الالفاظ التى تقاربت فى حرف ، واشتركت فى غيره •

(١) ابن جنى الخصائص ج ٢ ص ١٣٨ — ١٣٩

(٢) المصدر السابق ج ١ ص ١٢ — ١٣

(٣) الرافعى : تاريخ آداب العرب ج ١ ص ٢٢٤

وما جاء به قد نقله من الخصائص لابن جنى ، وان كان قد تصرف بعض التصرف (١) • والاثبات المذكور هو من الاشتقاق الاكبر الذى لايقوم على التقديم والتأخير وتقليب الحروف •• وانما يقوم على ارتباط بعض « المجموعات الثلاثية الصوتية ببعض المعانى ارتباطا عاما لاينتقيد بالاصوات نفسها بل بترتيبها الاصلى ، والنوع الذى تندرج تحته • وحينئذ متى وردت احدى تلك المجموعات الصوتية على ترتيبها الاصلى فلا بد أن تفيد الرابطة المعنوية المشتركة سواء احتفظت بأصواتها نفسها أم استعاضت عن هذه الاصوات أو بعضها بحروف أخرى تقارب مخرجها الصوتى أو تتحد معها فى جميع الصفات » (٢) •

وفكرة المناسبة موجودة فيما جاء به الرافعى • فالمثال يوحى بمناسبة حروف العربية لمعانيها ، ويدل على ما ملح فى الحرف العربى من القيمة التعبيرية الموحية ، فصوت الهمزة معبر عن غرض ، ومبين معنى خاصا ، مما يشير الى وجود التناسب بين اللفظ ومدلوله عند المؤمنين بذلك •

ولا ريب فى أن ابن جنى يعول على دراسة الالفاظ والنظر الى المعانى ويلاحظ الاصوات ودورها •

٤ — « أن هذه المقاربة بين الحروف تقع فيها المراعاة حتى فى الحروف البعيدة ، التى لا تتشابه الا بالتأويل • كقوله : ان تركيب ع ل م فى العلامة والعلم • وقالوا مع ذلك بيضة غرماء ، وقطيع أغرم اذا كان فيه سواد وبياض ، واذا وقع ذلك بان أحد اللونين من صاحبه ، وكان كل واحد منهما ( علما ) للاخر • وهذا المعنى من غ ر م • ولكنه مقارب لتركيب علم ، كما ترى » (٣) •

والنص الموجود بالخصائص يقول (٤) : « وقالوا مع ذلك بيضة عرماء ، وقطيع أعرم » (بالعين لا بالغين كما ذكر الرافعى) • ولعل اتيانه

(١) ابن جنى الخصائص ج ٢ ص ١٤٦

(٢) د • صبحى الصالح : دراسات فى فقه اللغة ص ٢١٠ — ٢١١

(٣) الرافعى : تاريخ آداب العرب ج ١ ص ٢٢٤

(٤) ابن جنى : الخصائص ج ٢ ص ١٤٧

بقوله بيضة غرماء وقطيع أغرم ( بالغين ) • هو الذى جعله يرى أن المقاربة بين الحروف تقع فيها المراعاة حتى فى الحروف البعيدة التى لا تتشابه الا بالتأويل • والصواب هو ما ذكره ابن جنى ، لانه لو كان الامر كما ذكر الرافعى ( أغرم وغرماء بالغين ) لكان ذلك من الضرب الذى تكون فيه المضارعة فى الاصل الواحد بالحرفين • وابن جنى فى كتابه الخصائص جعل هذا المثال من الضرب الذى تتقارب فيه الحروف لتقارب المعانى والمضارعة فى الاصل الواحد بالحرف الواحد • وكان من الانسب أن يضع الرافعى هذا المثال فى الامر الاول كما صنع ابن جنى الا اذا أراد أن يبين لنا أن تقارب الحروف متى تقاربت معانيها يختلف فى هذا المثال عن المثال الذى ذكره قبل وهو ( ألم ترانا أرسلنا الشياطين على الكافرين تؤزهم أزا ) فهذا فى معنى تهزهم هذا • والتشارك فى حرف هو الزاى • والمخالفة فى غيره • والتقارب فى الهمزة والهاء • وفى علم فى العلامة والعلم • وفى غرم الاتفاق فى حرف ، والاختلاف فى حرفين ••

ولعله أراد أن يوضح أن التشابه لا يوجد الا بالتأويل ، والتأويل هو الذى دفعه الى جعل الامر الرابع يختلف عن الثالث ، ولكن معظم أمثلة ابن جنى التى ذكرها فى باب التصاقب فيها وجوه من التأويل •

وقد حكم الرافعى على تركيب علم وتركيب غرم كما ذكر — بأن الحروف بعيدة ، وهذا ليس من الصواب فى شىء ، فان ابن جنى قرر أن الراء أخت اللام وربما اعتقد الاديب أن العين بعيدة عن الغين • وفاته أن العين أخت الغين • وابن جنى نفسه جعل الهمزة اخت الغين ، والعين أقرب الى الغين من الهمزة ، فهى أولى وأقرب • فوصف الحروف فى ( ع ل م ) و ( ع ر م ) أو ( ع ل م ) و ( غ ر م ) بأنها بعيدة ، وصف غير صحيح •

٥ — « أن المقاربة قد تكون بالمضارعة فى الاصل الواحد بالحرفين كسحل وصل ( فى معانى الصوت ) • فالصاد أخت السين ، والهاء أخت الحاء ، وسحل وزحر فى الصوت أيضا • فالسين أخت الزاى ، واللام أخت الراء » ( ١ ) •

( ١ ) الرافعى : تاريخ آداب العرب ج ١ ص ٢٢٤ • وانظر ابن جنى الخصائص ج ٢ ص ١٤٩ •

وهذا الامر يمكن عده من باب الاشتقاق الاكبر أيضا ، وحذف الرافعى من كلام ابن جنى بعض الشواهد ، وتصرف بعض التصرف .

٦ — « أن من المضارعة نوعا أحكم من هذا ، وهو المضارعة بالاصول الثلاثية فى الفعل ( الفاء والعين واللام ) نحو عصر الشيء وأزله اذا حبسه . قال : والعصر ضرب من الحبس ، والعين أخت الهمزة ، والصاد أخت الزاء ، والراء أخت اللام . ونحو الازم أى المنع . والعصب أى الشد . فالمعنيان متقاربان ، والهمزة أخت العين ، والزاي أخت الصاد ، والميم أخت الباء وقد أتى بأمثلة من ذلك ثم قال : وهذا موجود فى أكثر الكلام وانما بقى من يثيره ، ويبحث عن مكنونه ، بل من اذا وضع له ، وكشفت عنده حقيقته أطاع طبعه له ، . وهيهات ذلك مطلبا ، وعز فيهم مذهبا » (١) .

والرافعى يقضى بأن المضارعة فى هذا الضرب أحكم من الاضرب السابقة ولكننا نرى أن التعسف يظهر أشد ما يكون فى هذا النوع بعيدا عن المنطق ، فليس هناك اشتراك فى أى حرف ، وانما هناك تقارب فى المخارج أو تشابه فيها . والاختلاف فى حرف واحد هو أكثر ما يقوم عليه الاشتقاق الاكبر .

والحكم الذى أتى به الرافعى عقب هذا الضرب وهو أنه موجود فى أكثر الكلام قد يفيد أنه خاص بالمضارعة فى ثلاثة أحرف ، لانه وضعه مع هذا النوع وابن جنى أتى بهذا الحكم بعد انتهائه من الحديث عن أنواع التصاقب ، وفى اعتقاده أنه لم يخص به النوع الثالث ، بل جعله عاما وهو يقصد التصاقب . يقول ابن جنى (٢) وهذا النحو من الصنعة موجود فى أكثر الكلام وفرش اللغة . . . » ويقول فى أول الباب (٣) : « هذا غور من العربية لا ينتصف منه ولا يكاد يحاط به .

---

(١) الرافعى : تاريخ آداب العرب ج ١ ص ٢٢٥ وانظر ابن جنى الخصائص ج ٢ ص ١٥٠ — ١٥٢ .  
(٢) الخصائص ج ٢ ص ١٥٢  
(٣) نفس المصدر ج ٢ ص ١٤٥

وأكثر كلام العرب عليه ، وان كان غفلا مسهوا عنه » وهذا يؤكد أن الحكم بالاكتر يتعلق بالتصاقب ، فما جاء في نهاية الباب هو تأكيد لما جاء في أوله ، مع زيادة تدعو الى اثارته والكشف عن مكنونه وتوضح السبيل الى حقيقته ••

٧ — « هو اثبات أن العرب يصورون اللفظ على هيئة المعنى • وهذا مذهب قد نبه عليه الخليل وسيبويه ، قال الخليل كأنهم توهموا في صوت الجندب استتالة فقالوا في العبارة عنه صر ، وتوهموا في صوت البازي تقطيعا فقالوا صرصر • وقال سيبويه في المصادر التي جاءت على فعلان ( بثلاث حركات ) انها تأتي للاضطراب والحركة • نحو الغليان ، فقابلوا بتوالي الحركات في المثال توالى الحركات في الافعال • قال ابن جنى ووجدت أنا من هذا الحديث أشيء على سمت ماحداه ومنهاج مامثلاه • منها أن المصادر الرباعية المضعفة تأتي للتكرار والزعزعة كالقلقلة والصلصلة الخ • وأن الفعلى من المصادر والصفات تأتي للسرعة نحو الجمزى والوقلى الخ • ومنها أنهم جعلوا تكرير العين في المثال دليلا على تكرير الفعل نحو كسر وقطع الخ •

وانما خصوا العين بذلك لانها أقوى حروف الفعل اذ الفاء قد تحذف نحو عدة وزنة •• واللام كذلك نحو يد وفم •• ولكن قلما تجد الحذف في العين فلما كانت الافعال دليلا المعانى كرروا أقواها وجعلوه دليلا على قوة المعنى المحدث به • وكذلك يضعفون العين للمبالغة نحو أسدغشمشم ويوم عصبصب ونحو اعشوشب المكان واغدودن الشعر الخ • قلنا ومن هذا الباب ما ذكره ابن فارس أنه سمع من يثق به يقول ان العرب تشوه صورة اللفظ وتقبحها لمقابلة مثل ذلك في المعنى كقولهم للبعيد ما بين الطرفين المفرط الطور ( طرماح ) وانما أصله من الطرح ، وهو البعيد لكنه لما أفرط طوله سمي طرماحا ومثل ذلك كثير في أبواب الصفات » (١) •

---

(١) الرافعى : تاريخ آداب العرب ج ١ ص ٢٢٥ — ٢٢٦ • وانظر كتاب العين للخليل بن أحمد : تحقيق د : عبد الله درويش مطبعة المعانى بغداد ١٩٦٧ ج ١ ص ٦٣ — ٦٤ والخصائص لابن جنى ج ٢ ص ١٥٢ وما بعدها •

وقد استخلص الرافعي كلامه من الباب الذي ذكره ابن جنى في الخصائص « باب في امساس الالفاظ أشباه المعانى » (١)

وهذا الباب عند ابن جنى أغرب من باب تصاقب الالفاظ لتصاقب المعانى ، وأدل على حكمة القديم سبحانه ، وتقدست أسماؤه ، وهو عنده أيضا موضع شريف لطيف حرص أن يدعمه بأنه قد نبه عليه الخليل وسيبويه ، وأن الجماعة تلتقته بالقبول له والاعتراف بصحته . كما حرص على أن يبين جهده في الاتيان بما جاء على سمت ما حداه ومنهاج مأمثلاه .

ومن غير شك أن الرافعي وجد سندا قويا في اثبات المناسبة بتلك الجهود التي اختلف مستواها ، وعبارة سيبويه تركى ما قاله أنصار المناسبة ، وامساس الالفاظ أشباه المعانى فهي تقول : (٢) « ومن المصادر التي جاءت على مثال واحد حين تقاربت المعانى قولك النزوان والنقران والققران . وانما هذه الاشياء في زعزة البدن واهترازه في ارتفاع . ومثله العسلان والرتكان . . ومثل هذا الغليان لانه زعزه وتحرك . ومثله الغثيان لانه تجيش نفسه وتثور . ومثله الخطران واللمعان ، لان هذا اضطراب وتحرك . ومثل ذلك اللهبان والوهجان ، لانه تحرك الحروثوره ، فانما هو بمنزلة الغليان » .

ويلاحظ أن الرافعي تصرف في عبارة ابن جنى ولم ينبه على ذلك لانه قال (٣) « منها أن المصادر الرباعية المضعفة تأتي للتكرار والزعزة كالقلقلة والصلصلة الخ » .

وعبارة ابن جنى « وذلك أنك تجد المصادر الرباعية المضعفة تأتي للتكرير نحو الزعزة ، والقلقلة ، والصلصلة ، والقمقمة ، والصمصعة ، والجرجرة ، والقرقرة » (٤) .

- 
- (١) الجزء الثاني ص ١٥٢ وما بعدها .
  - (٢) سيبويه : الكتاب ج ٢ ص ٢١٨ .
  - (٣) الرافعي تاريخ آداب العرب ص ٢٢٥ .
  - (٤) ابن جنى الخصائص ج ٢ ص ١٥٣ .

وسر اتيان ابن جنى بالمصادر الرباعية المضعفة والفعلية في المصادر والصفات — أنهم جعلوا المثال المكرر للمعنى المكرر ، أعنى باب القلقلّة والمثال الذى توالت حركاته للافعال التى توالت الحركات فيها • ولم يأت الاديب الباحث بكل ما ذكره ابن جنى فأخذ من باب الامساس ما أخذ وترك ماترك • ولعل الذى دفعه الى هذا — الغموض فى بعض صور الامساس ، وما تركه أصنع مما أتى به فى نظام الالفاظ بالمعنى فقد ترك من باب امساس الالفاظ أثباه المعانى أنهم جعلوا ( استنقل ) فى أكثر الامر للطلب نحو استسقى ، واستنظم ، واستوهب ، واستمنح واستقدم عمرا ، واستصرخ خالدا • يقول ابن جنى : (١) « فرتبت فى هذا الباب الحروف على ترتيب الافعال • وتفسير ذلك أن الافعال المحدث عنها أنها وقعت من غير طلب انما تنجأ حروفها الاصول أو ماضارع بالصنعة الاصول • فالاصول نحو قولهم طعم ، ووهب ، ودخل ، وخرج ، وصعد ، ونزل • فهذا اخبار بأصول فاجأت عن أفعال وقعت ، ولم يكن معها دلالة تدل على طلب لها ولا اعمال فيها • • وكذلك ما تقدمت الزيادة فيه على سمت الاصل نحو أحسن وأكرم ، وأعطى وأولى • فهذا من طريق الصنعة بوزن الاصل فى نحو دحرج وسرهف وقوقى وزوزى • وذلك أنهم جعلوا هذا الكلام عبارات عن هذه المعانى ، فكلما ازدادت العبارة شئبها بالمعنى كانت أدل عليه ، وأشهد بالعرض فيه •

فلما كانت اذا فاجأت الافعال فاجأت أصول المثل الدالة عليها أو ما جرى مجرى أصولها نحو وهب ومنح ، وأكرم وأحسن • كذلك اذا أخبرت بأنك سعيت فيها وتسببت لها ، وجب أن تقدم حروفها الاصول فى مثلها الدالة عليها أحرفا زائدة على تلك الاصول تكون كالمقدمة لها ، والمؤدية اليها • وذلك نحو استنقل فجاءت الهمزة والسين والتاء زوائد ثم وردت بعدها الاصول الفاء والعين واللام ، فهذا من اللفظ وفق المعنى الموجود هناك • وذلك أن الطلب للفعل والتماسه والسعى فيه والتأتى لوقوعه تقدمه ، ثم وقعت الاجابة اليه فتبع الفعل السؤال فيه ، والتسبب لوقوعه • فكما تبعت

أفعال الاجابة أفعال الطلب كذلك تبعت حروف الاصل الحروف الزائدة التي وضعت للالتماس والمسئلة • وذلك نحو استخرج واستقدم واستوهب واستمنح واستعطي واستدنى • فهذا على سمت الصنعة التي تقدمت في رأى الخليل وسيبويه الا أن هذه أغمض من تلك • غير أنها وان كانت كذلك فانها منقولة عنها ومعقودة عليها •• « •

وابن جنى في الواقع سعيد بهذا النوع من اساس الالفاظ أشباه المعانى اذ يقول بعد ذلك (١) : « ومن وجد مقالا قال به ، وان لم يسبق اليه غيره •

فكيف به اذا تبع العلماء فيه ، وتلاههم على تمثيل معانيه « • وجماع الامر أن المناسبة تظهر في الحروف التي تدل على معان خاصة ، كالتي ذكرها ابن جنى ، ويصدرون بها الافعال لتفيد المقصود من الفعل من حال الى حال آخر •

والرافعى في تصوير اللفظ على هيئة المعنى ينقل ما ذكره ابن فارس • وما قاله هذا العالم موجود في كتابه الصحبى في باب في زيادات الاسماء (٢) • ونهه : « سمعت من أثق به قال تفعل العرب ذلك للتشويه ، يقولون للبعيد ما بين الضرفين المفرط الطول « طرماح » • وانما أصله الطرح • وهو البعيد . لكنه لما أفرط طوله سمى طرماحا ، فشوه الاسم لما شوهت الصورة • وهذا كلام غير بعيد « •

ويشير ابن فارس بقوله « ذلك » الى قوله « ومن سنن العرب الزيادة في حروف الاسم ، ويكون ذلك اما للمبالغة : واما للتشويه والتقييح « •

ولا يشير أبو منصور الازهرى الى ذلك التشويه في ( طرماح ) وانما يقول (٣) : « ويقال طرمح الرجل بناءه اذا رفعه ، وبه ، وسمى

(١) ابن جنى الخصائص ج ٢ ص ١٥٥ •

(١) ص ٧٠ •

(٣) أبو منصور الازهرى : تهذيب اللغة ج ٥ ص ٣٢٨ •

الطرماح وأنه لطرماح في بنى فلان اذا كان على الذكر والنسب •  
قال أبو زيد • يقال : انك لطرماح ، وانكما لطرماحان ، وذلك اذا طمّح  
في الامر •

وابن فارس نفسه يقول في المقاييس (١) : « ومن ذلك طرمح  
البناء أطاله • ومنه اسم الطرماح • والاصل فيه الطرح وهو البعيد ،  
والطويل وقد فسرناه » •

وفي القاموس : « الطرموح كزنبور الطويل ، وكسنمار العالى  
النسب المشهور والطامح في الامر • • والطرمح البعيد الخطو •  
والطرمحانية التكبر ، وطرمح بناءه طوله » •

وفي تصريف الاسماء للشيخ محمد الطنطاوى (٢) : أن الطرماح  
الطويل من مزيد الرباعى ، من النوع الذى جاء على ستة أحرف وفيه  
حرفان زائدان •

والرافعى يرى أن ذلك كثير في أبواب الصفات ، ثم لا يأتى  
بأمثله مكتفياً بما قاله ابن فارس في الطرماح • ولكن ابن السيد  
البطليوسى (٣) يوضح لنا الامر ، ويأتى لنا بأمثلة في الاقتضاب •  
يقول هذا اللغوى : « ولعمري ان العرب ربما حاكت المعنى باللفظ  
الذى هو عبارة عنه في بعض المواضع • ويوجد ذلك تارة في صفة  
الكلمة ، وتارة في اعرابها • فأما في الصفة فقولهم للعظيم اللحية  
لحيانى • وكان القياس أن يقول لحيى • وللعظيم الرقبة رقبانى •  
والقياس رقبى ، وللعظيم الجمة ، الجمانى ، والقياس جمى •  
فزادوا في الالفاظ على ماكان ينبغى أن يكون عليه كما زادت المعانى  
الواقعة على نظائرها • • » •

ويرى ابن السيد أن ذلك قياس لايطرد (٤) •

---

(١) الجزء الثالث ص ٤٥٧ •

(٢) ص ٣٣ ( الطبعة الخامسة ١٩٥٥ مطبعة وادى الملوك ) •

(٣) ابن السيد البطليوسى : الاقتضاب في شرح ادب الكتاب

ص ١٥٧ — ١٥٨ •

(٤) المصدر السابق ص ١٥٧ — ١٥٨ •

٨ — « ومن نظام الالفاظ بالمعاني أنهم يقابلون الالفاظ بما يشاكل أصواتها من الاحداث فيجعلون كثيرا أصوات الحروف على سمت الاحداث المعبر عنها كقولهم خضم وقضم . فالخضم لاكل الشيء الرطب ، والقضم لاكل الشيء الصلب اليابس ، فاخثاروا الخاء من أجل رخاوتها للرطب ، والقاف من أجل صلابتها لليابس فحذوا بمسموع الاصوات على حذو مسموع الاحداث . ومن ذلك النضح للماء الخفيف لرقة الحاء ، والنضح لما هو أقوى منه ، وذلك لفظ الخاء . ومنه أيضا قولهم القد للقطع طولا ، والقط له عرضا ، وذلك لان الحاء أحصر للصوت وأسرع قطعاً له من الدال فجعلوا الطاء لقطع العرض لقربه وسرعته ، والدال لما طال من الاثر . وهو قطعه طولا .

والامثلة من ذلك كثيرة في اللغة تبادر من يلتبسها . وقد أتى ابن جنى بعدة منها ، ونقل السيوطي في أوائل الزهر عن غيره أشياء أخرى وكلها تدل على أنهم يضبطون نظام الالفاظ المقترنة المتقارنة بالمعاني فيجعلون الحرف الاضعف فيها والالين والاخفى والاسهل والاهمس لما هو أدنى وأقل وأخف عملاً أو صوتاً . ويجعلون الحرف الاقوى والاشد والاظهر والاجهر لما هو أقوى عملاً وأعظم حساً .

ومن أجمع الامثلة لذلك ما أورده الثعالبي في فقه اللغة قال : اذا أخرج المكروب أو المريض صوتاً رقيقاً فهو الرنين ، فان أخفاه فهو الهنين ، فان أظهره فخرج خافياً فهو الحنين ، فان زاد فيه فهو الانين ، فان زاد في رفعه فهو الخنين « (١) .

وواضح أن هذا يؤكد القيمة التعبيرية للحرف الواحد وهو بسيط يقع في أول الكلمة أو في وسطها أو في آخرها . كما يؤكد أن هناك فروقا وأشباهاها باختلاف الحرف بحسب القوة والضعف . ان الحرف وهو جزء من كلمة يقع على صوت معين ثم يوحى بالمعنى

(١) الرافعي : تاريخ آداب العرب ج ١ ص ٢٢٦ — ٢٢٧ . وانظر ابن جنى الخصائص ج ٢ ص ١٥٧ — ١٦٢ والسيوطي الزهر ج ١ ص ٥٠ — ٥٥

المناسب ، وقد مثل الرافعى اعتمادا على ابن جنى لما وقع فى أول الكلمة وما وقع فى آخر الكلمة ، وذكر بعد ذلك أن الامثلة كثيرة فى اللغة تبادر من يلتمسها • ويبدو أن حكمه بالكثرة جاء بناء على ما وجده فى الخصائص والمزهر والدليل على ذلك أن السيوطى نقل ما جاء بالخصائص وهو (١) : «فأما مقابلة الالفاظ بما يشاكل أصواتها من الاحداث فباب عظيم واسع ، ونهج مثلث عند عارفيه مأموم ، وذلك أنهم كثيرا ما يجعلون أصوات الحروف على سمت الاحداث المعبر بها عنها ، فيعدلونها بها ويحتذونها عليها • وذلك أكثر مما ن قدره وأضعاف ما نستشعره •• » • وبعد أن ذكر أمثلة الباب قال : « وهذا الباب واسع جدا لا يمكن استقصاؤه » وينصح ابى جنى فى الخصائص (٢) أن نأتى هذا الامر من بابه ، ونصلح الفكر لتناوله وتأمله ، ليعطينا مقادته ، ويركبنا ذروته ، ويجلو بهجاته ومحاسنه ، ويوجهنا الى النأى عن التناكر واعتباره من الامر المنتشر والمذهب الصعب الموعر حتى لانحرم لذته ، ونسد باب الحظوة به •

واهتم السيوطى بتلك الظاهرة ظاهرة مقابلة الالفاظ بما يقابل أصواتها من الاحداث ، وأتى بأمثلة أخرى اعتمادا على كتاب الجمهرة لابن دريد ، والابدال لابن السكيت ، والغريب المصنف لابى عبيد ، وديوان الادب للفارابى ، وفقه اللغة للثعالبى • ويقول السيوطى (٣) بعد نقل من الجمهرة : « فانظر الى بديع مناسبة الالفاظ لمعانيها ، وكيف فاوتت العرب فى هذه الالفاظ المقترنة المتقاربة فى المعانى ، فجعلت الحرف الأضعف فيها والالين والاخفى والاسهل والاهمس لما هو أدنى وأقل وأخف عملا أو صوتا ، وجعلت الحرف الأقوى والأشد والأظهر والأجهر لما هو أقوى عملا وأعظم حسا •• » •

والرافعى نقل هذا بتصريف •• ولاريب أن الفكرة التى تجلت عند ابى جنى أوحى الى بعض الباحثين بنظرية القيمة التعبيرية أو البيانية للحرف فى الالفاظ العربية • وأيا ما كان الامر فان البحث فيما

(١) المزهر ج ١ ص ٥٠ - ٥١ •

(٢) ج ٢ ص ١٦٢ •

(٣) المزهر ج ١ ص ٥٣ •

بين جرس الالفاظ ومعانيها من مناسبة هو من المباحث اللطيفة في كل لغة والسيوطى على حق في هذا الاهتمام الذى أعطاه له .

٩ — « أنهم قد يضيفون الى اختيار الحروف تشبيه أصواتها بالاحداث المعبر عنها وتقديم ما يضاهاى أول الحدث ( المعنى ) وتأخير ما يضاهاى آخره ، سوقا للحروف على سمت المعنى المقصود . والغرض المطلوب كقولهم شد الحبل فالشين لما فيها من التفشى تشبه بصوت أول انجذاب الحبل قبل استحكام العقد ثم يليها احكام الشد وال جذب ، فيعبر بالبدال التى هى أقوى من الشين لاسيما وهى مدغمة ، فهى أقوى لصيغتها ، وأدل على المعنى الذى أريد بها . وكذلك جر الشئ قدموا الجيم لانها حرف شديد . وأول الجر مشقة على الجار والمجرور جميعا . ثم عقبوا ذلك بالراء وهى حرف تكرير وكرروها مع ذلك فى نفسها ، وذلك لان الشئ اذا جر على الارض اضطرب فى غالب الامر صاعدا عنها ، ونازلا ، وتكرر ذلك منه على ما فيه من التعتة والقلق . فكانت الراء لما فيها من التكرير ولانها أيضا قد كررت فى نفسها أوفق بهذا المعنى من جميع الحروف » (١) .

وقد اكتفى الرافعى بالاستشهاد بشد . وأما ابن جنى فذكر بحث وجر الى جانب شد ، وقارن بين هذا اللون من اللغة وبين ما سبقه ، وقرر أن اللطف فيه أظهر ، والحكمة أعلى وأصنع . ونفهم مما ذكره تعميم هذه النظرة واطراد القول فى التقابل بين كل صوت فى الكلمة وجزء من أجزاء معناها بحيث أن المعنى العام للكلمة ناشئ عن اجتماع معانى الحروف المركبة لها (٢) .

ويشير هذا اللغوى بعد أن ذكر دلالة أصوات حروف الكلمة على أجزاء الحدث الذى تدل عليه مستشهدا بما أتى به — الى أنه قد يرى شئ من هذا النحو لاينقاد فيما رسمه ، ولايتابع على ما أورده ولذلك يقضى بالسبب ، وقد سبق أن أشرنا اليه (٣) .

---

(١) الرافعى : تاريخ آداب العرب ج ١ ص ٢٢٧ . وانظر الخصائص ١٦٢/٢ — ١٦٣ .

(٢) محمد المبارك : فقه اللغة وخصائص العربية ص ٢٦٠ .

(٣) انظر هذا البحث ص ٤٠ ، ٥٢ ، ٥٣ .

ويتمسك صاحب الخصائص بقضية المناسبة مناسبة الالفاظ للمعاني ، ويرفض أن تكون هذه المناسبة شيئاً اتفق ، وأمراً وقع في صورة المقصود من غير أن يعتقد فيبدو تحمسه الشديد ودفاعه عن فكرته بكل ما استطاع ، مستندا الى حكمة العرب ، وماثبت الله أطنابه ، ومرشدا الى تأييد دواعي النظر والانصاف ، ومؤازرة أغراض ذوى التحصيل (١) ولاغرابية في ذلك فانه مؤمن أشد الايمان بسوق الحروف على سمت المعنى المقصود ، والغرض المطلوب ، حتى أنه يراه أحياناً أمراً محسوساً محصلاً فأى شبهة تبقى بعده ، أم أى شك يعرض على مثله ؟ (٢) •

ويأتى الرافعى بعد انتهاء حديثه عن الامور التى تحقق المساوقة ، فى نظام الالفاظ بالمعانى — بما وصفوه من حكاية الاصوات ، وذلك أنهم يشتقون اللفظ من نفس الصوت القائم بمعناه على جهة الحكاية، وتصوير الأشياء بأصواتها • ويجعل هذا مما يلتحق بهذا الباب ، ويقول : (٣) « وهذا النوع يعده أدباء الغربيين من مبدعات القرائح • ومما يحضرننا منه للعرب قولهم فى حكاية صوت مصراعى الباب الكبير اذا أغلق جلتبق ، وقول الشاعر ( جرت الخيل فقالت حبططق ) •

وقول الآخر فى الابل ( تداعين باسم الشيب ) يحكى صوت مشافرها • وهذا غير الاصوات التى يعبرون بها عن الاحداث وان كانت مشتقة منها كالعطعة للاصوات المتتابعة فى الحرب والقهقهة للاستغراب فى الضحك وأمثال لذلك كثيرة » •

والحق أن ابن جنى أتى بما جاء عنهم من تسميتهم الأشياء بأصواتها ليدعم ما أورده فى باب امساس الالفاظ أشباه المعانى ، ويؤكد أن الله قد ثبت أطنابه ، وأحصف بالحكمة أسبابه ، فهذه الأشياء فى نظره تكفى للتنبية على ذلك • وتصلح دليلاً على ما نادى به من الامساس •

- 
- (١) ابن جنى الخصائص ج ٢ ص ١٦٤ — ١٦٥ •
  - (٢) المصدر السابق ج ٢ ص ١٦٣ •
  - (٣) الرافعى : تاريخ آداب العرب ص ٢٢٨ •

ومما يلفت النظر أن ابن جنى أتى ببسملت وهيلت وحولقت  
وقضى بأن ذلك وأشباهه إنما يرجع في اشتقاقه الى الاصوات •  
والامر أوسع (١) •

وهذه الالفاظ من باب النحت • ولم يذكرها ابن فارس في  
مقاييسه على الرغم من عنايته بهذا النوع من الاشتقاق ونظريته فيه •  
وقد أهمل الاديب الباحث أمثلة النحت التي ذكرها ابن جنى في باب  
الامساس •

ولم يشر صاحب الخصائص عند ذكر هذه الامثلة الى ظاهرة  
النحت اشارة صريحة ، وهو يعد في رأبي من نظام الالفاظ  
بالمعاني ، وان كان الاستاذ محمد المبارك في كتابه فقه اللغة وخصائص  
العربية (٢) يرى أن طريق النحت « وهو ادغام لفظين ، ودمجها في  
لفظ واحد — طريق قلما يسلكونه ، ونهج قلما يتبعونه ، وان جرى به  
لسانهم في مثل بسمل وحوقل وعششى ، وادعاء أن الرباعي والخماسي  
كلاهما يرجع الى ثلاثين نحت منهما لفظ واحد قد يكون حقا ، ولكنه  
يعود الى تاريخ اللغة ومراحلها الماضية لا الى مرحلتها الاخيرة  
المستقرة التي غدا النحت فيها طريقا لا يسلكه العرب الا في النادر  
من الاحوال » ولست مع الباحث المذكور فللنحت شواهد كثيرة في  
مقاييس اللغة وله صلته الوثيقة التي تربطه بالاشتقاق ، وتأكيدُه أن  
السوابق والاواسط واللواحق بقايا كلمات قديمة مستعملة تناسب  
ما لح في الحرف العربي من قيمة تعبيرية (٣) ، وأنه من أهم الوسائل  
في تكوين كلمات جديدة بقصد الدلالة على معان جديدة •

### ما يؤخذ على الرافعي :

ولايتسع المجال هنا لشرح تلك الظاهرة التي تعد من أهم الامور  
في نظام الالفاظ بالمعاني ، وحسبنا أن نأخذ على الرافعي اهماله  
الاشتقاق الكبار ، في تفصيله النظام الاول من أنظمة التمدن •

(١) الخصائص ج ٢ ص ١٦٥ •

(٢) ص ٢٨٨ وانظر ص ١٤٨ — ١٤٩ •

(٣) انظر د. صبحي الصالح : دراسات في فقه اللغة ص ٢٤٧

وما بعدها ، ومحمد المبارك : فقه اللغة وخصائص العربية ص ١٠٤ — ١٠٥

كما نأخذ عليه هذا المنهج الذى سار عليه فى هذا النظام ، فقد ذكر سبعة أمور حاولها ابن جنى فى كتابه تتعلق بغرض المؤلف « أى الرافعى » والحقيقة أن هذا اللغوى لم يذكر هذه الامور فحسب فى باب التصاقب وباب الامساس بل ذكر أمورا أخرى ، ولكن الرافعى لجأ الى التثنية وأصابه الاضطراب ، فالحديث عن الاشتقاق ثم الاتيان بالامور السبعة وفيها ضروب من الاشتقاق ، وبعضها لا يعد منه — يؤدى الى اللبث ويقود الى الغموض ولو راعى الدقة لنبه على أن ابن جنى عالج كثيرا من مسائل أو أمور نظام الالفاظ بالمعنى فى بابين — باب فى تصاقب الالفاظ لتصاقب المعانى وباب فى امساس الالفاظ أشباه المعانى ، وقد عرض فى باب التصاقب ألوان الاشتقاق التى تدخل فى نظام الالفاظ بالمعنى •

ونحن قد بذلنا جهدا كبيرا فى جمع الامور التى تحقق المساوقة ورتبناها وجعلناها فى نسق يمنع الاضطراب وينأى عن اللبس أو الخلط والامران للذان وضعنا هما قبل السبعة التى استخلصها الرافعى — أتينا بهما من باب الاشتقاق ، والرافعى فى هذا الباب اعتبرهما من الأدلة التى تؤكد المناسبة ، واكتفى فى نظامه الاول بالايماء الى أنه ذكر أشياء من المساوقة فى باب الاشتقاق ثم أخذ يذكر الامور السبعة فى جو يوحى بأن المساوقة تعتمد عليها ، ولا تعول على غيرها مما أثار شيئا من الغموض والحيرة والخلط •

ومن الواضح أن أنصار المذهب الثالث فى نظرية المناسبة الذين يرون أن الامر لا يعدو أن يكون اصطلاحا عرفيا جرى عليه الناس فى كلامهم وأنه لاعلاقة بين الاصوات والمدلولات الا بمقدار ماسمح به العرف والاصطلاح — لا يؤيدون الرافعى فيما قاله أو انتهى اليه فى نظام الالفاظ بالمعنى من اثبات المناسبة ، اعتمادا على الامور السبعة التى نقلها من كتاب الخصائص أو غيرها ولا حاجة بنا الى أن نعيد الاسباب التى يستندون اليها أو الأدلة التى ذكروها • وقد لاحظنا أن نظام الالفاظ بالمعنى يعد فى أكثر أموره دراسة للمعنى من وجهة النظر الاصواتية ، فهو يركز اهتمامه على ملاحظة الكلمتين ، فى جو ينأى عن المجازفة والاعتباط ، ويفضل الموازنة والتأكيد بأن اللفظ كلما ازداد قربا بالمعنى كان أدل عليه ، وأشهد بالغرض منه

ويمكن القول بأن دراسة ابن جنى فى الاصوات واهتمامه بالتغير الصوتى والتقابلات الصوتية ، كشفت له أسراراً ونبهته على أمور •

ويبدو أن ذلك أدى الى الخضوع لعملية نفسية هى التى تسمى بتداعى المعانى أى أن المعنى حين يخطر فى الذهن يدعو الى مايشبهه أو يقاربه وهنا قد يخطر فى الذهن فكرة الربط بين مجموعة من الالفاظ المتشابهة المتقاربة بمجموعة من المعانى المتشابهة أو المتقاربة ، مما أدى الى شعوره بوثوق الصلة بين الالفاظ والدلالات ، وتوصله الى تصاقب الالفاظ لتصاقب المعانى ، وتصور نوع من المناسبة بين الاصوات وماتدل عليه •

ولم يقف صاحب الخصائص عند هذا الحد فقد استفاد مما توصل اليه ، واجتهد فى عملية الموازنة والتحقيق معتمداً على شدة درايته بالاصوات ، وقوة تعمقه فى المعانى ، وسعة معرفته بالتأويل مما ساعد على كشف الضروب التى فيها اساس الالفاظ أشباه المعانى ••

والرافعى يعتصم بأثر تلك الدراسة الصوتية ، ويعتبرها برهاناً على النظرية التى تسيطر على درسه وتثبت التمدن ••

ويبدو أن ابن قتيبة قد اهتم بالاسماء المتقاربة فى اللفظ والمعنى ففى هذا الباب ملاحظات وأحكام وفروق بين الالفاظ تثبت الاهتمام بالدراسة الصوتية ، وتبين العناية بملاحظة الصلة بين اللفظ والمعنى (١) •

وفى الاقتضاب (٢) قول ابن قتيبة فى هذا الباب النضح أكثر من النضح ولا يقال من النضح فعلت ، وفيه (٣) قوله أيضاً الخضم بالفم كله والقضم بأطراف الاسنان •

---

(١) ابن السيد البطليوسى : الاقتضاب فى شرح الكتاب ص ١٥٧ - ١٥٨ •

(٢) نفس المصدر ص ١٥٧ •

(٣) نفس المصدر والصفحة •

وابن السيد البطليوسى يحقق هذا الامر فيقول (١) : « قد قيل أن الخضم أكل الرطب وان القضم أكل اليباس • وذكر ابن جنى رحمه الله أن العرب اختصت اليباس بالقاف ، والرطب بالخاء لان في القاف شدة ، وفي الخاء رخاوة ، وذكر أشياء من هذا النحو •

ولعمري ان العرب ربما حاكت المعنى باللفظ الذى هو عبارة عنه فى بعض المواضع ، ويوجد ذلك تارة فى صفة الكلمة ، وتارة فى اعرابها ، فأما فى الصفة فقولهم للعظيم اللحية لحيانى ، وكان القياس أن يقال لحيى ، وللعظيم الرقبة رقبانى والقياس رقبى ، وللعظيم الجملة الجمانى والقياس جمى فزادوا فى الالفاظ على ما كان ينبغى أن يكون عليه ، كما زادت المعانى الواقعة على نظائرها • وكذلك يقولون صر الجندب اذا صوت صوتا لاتكرير فيه فاذا كرر الصوت قالوا صرصر • وأما محاكاتهم المعانى باعراب الكلمة دون صيغها فاننا وجدناهم يقولون سعد زيد الجبل ، وضرب زيد بكرا فيرفعون اللفظ كما ارتفع المعنى الواقع تحته ، ولكن هذا قياس غير مطرد ألا تراهم قالوا أسد وعنكبوت فجعلوا اللفظين مخالفين للمعنيين ، وقالوا زيد مضروب فرفعوه لفظا وهو منصوب معنى • وقالوا مات زيد وأمات الله زيدا وأحدهما فاعل على الحقيقة ، والآخر فاعل على المجاز • • فاذا كان الامر على هذا السبيل كان التشاغل بما تشاغل به ابن جنى عناء لا فائدة فيه • وما قاله ابن السيد لايمنعنا من القول بأن البحث فيما بين جرس الالفاظ ومعانيها من مناسبة هو من الباحث اللطيفة فى كل لغة ، وهو بحث جدير بالعناية ، ولافت للنظر ، ولايمنعنا من تقرير أن ابن جنى له فضل تجلية هذا البحث بدراسة واسعة ، وكشف أسراره باهتمام بالغ •

والفكرة التى تجلت عنده أوحى الى بعض الباحثين فى العصر الحديث بنظرية القيمة التعبيرية أو البيانية للحرف فى الالفاظ العربية ، وفى بحثنا اشارات قدمناها تفيد ذلك •

ومن الثابت أن الرافعى كان متعصبا فى نظام الالفاظ بالمعنى لنظرية المناسبة لايريد أن يتصور كلمات ليس فيها مناسبة بين اللفظ

والمعنى ، ولقد بذل جهدا في مناصرة نظريته ، ولم يكن على استعداد للتنازل أو الرجوع عن رأى ارتضاه .

وعندى أن طبيعة نظرية المناسبة هي التي قضت عليه أن يعول على ابن جنى ، ولا يبذل جهدا كبيرا في مجال الملاحظة والاستنباط ، فهو لا يريد لنظريته أن تتصدع أو تفقد قوة السيطرة والضبط . واللغة عند من لا يؤمنون بهذه المناسبة التي وصلت الى مستوى الاطراد عند الرافعى ، والكثرة عند ابن جنى ظاهرة اجتماعية تتنافى مع مايفرضه التعسف والغلو، وتجعل الباحث يستسلم للملاحظة والوصف والتسجيل في جو ينأى عن الخضوع لسلطان يجاى ماتسير عليه ، ونهج يعتصم بالاستقراء والتحرى .

وقد اعتمد الاديب في نظامه على الاشتقاق الكبير ، ولايستطيع أحد أن يدعى اطراده . فبعض المواد لايمكن أن يتحقق فيها التناسب ، وبعض المواد لم يسمع فيها تقلبات كدحضت رجله اذا زاقت ، ومن استعمالاته المجازية دحضت رأيه . ولم يرد تصرف في هذه المادة بتقديم أو تأخير . ودراسة بعض المواد تثبت التكلف البعيد في الرد الى أصل واحد شديد العموم ، وتظهر التعسف بالاكثر من اخراج الكلام عن ظاهره ، ومجاوزه الحد في الجمع بين صور متعددة ربما تتلاقى في بعض الاشياء ، ولكنها أيضا تتباين في أشياء (١) .

والبحث العلمى المنهجى يكره الترف العقلى ، أو التزيد العلمى ، ويرى أن مذهب الترفق في هذا الضرب من الاشتقاق ، وعدم المبالغة مقبول . أما التكلف الذى لايطاق ، والخروج عن مدلول اللفظ الاصلى ، والتمسك بالتعسف في التعليل والتفسير (٢) — فهو مذهب غير مقبول .

وسبق أن أشرنا الى قول السيوطى في هذا الاشتقاق الكبير انه ليس معتمدا في اللغة ، ولايصح أن يستنبط به اشتقاق في لغة

(١) د : صبجى الصالح : دراسات في فقه اللغة ص ٢٠١ .

(٢) انظر : السيوطى الزهر ١/٣٥٤ .

العرب (١) ويتهم السيوطى ابن جنى بأنه توسع فى هذا الاشتقاق « بيانا لقوة ساعده ، وردده المختلفات التى قدر مشترك ، مع اعترافه وعلمه بأنه ليس هو موضوع تلك الصيغ ، وأن تراكيبها تفيد أجناسا من المعانى مغايرة للقدر المشترك .. » (٢) •

والحق أن لكل صورة من صور التقاليب مفهوما دقيقا وإيحاء خاصا يرفض اللجوء الى الابهام والغموض ، والذهاب الى شدة العموم ، وكراهية التحديد والتفصيل •

وإذا كان الرافعى يجعل الحرية من أخص شروط التمدن (٣) ، فإن مسلكه فى نظام الالفاظ بالمعنى يدل على أنه يؤيد من كبح أنفاس اللغة فى مضيق ، ويؤازر من حبس قواها عن التقلت والانطلاق بالاشتقاق الكبير وما جر من أمور •

وما نود مساندة من يترك المدلول الدقيق ، ويرحب بالمدلول العام الذى تخضع له سائر التقاليب وان أجبر الكلمة على أن تعبر عن معنى غير معناها ، وتوحى بأمر عام يبين مدلولها الذاتى الخاص •

ومن الانصاف أن نذكر أن الرافعى لم يقيم بإبداء رأى أو تحقيق حكم أو ابطال زعم عندما رأى التكلف والتعسف ، وانما وقف موقف التسليم ، ولعله اطمأن اطمئنانا كاملا الى ما قيل وقرت عينه بما وجده من الخواطر الطريفة ، والملاحظات التى تناسب نزعته الادبية ، ومسلكه فى التعظيم اللغوى •

ومن الملاحظ أننا نجد أمثلة لاتفرق بين صوت وصوت كما صنع ابن جنى ، فمثلا نجد فى ابدال الهمزة هاء : أيا وهيا ، واياك وهياك ، واتمأل السنام واتمهل إذا انتصب ، وأرحت دابتي وهرحتها ، وأبزت له وهبزت له وأرقت الماء وهرقته (٤) • والمعنى كما هو واضح واحد ، والاختلاف فى حرف واحد • والعلاقة بين الحرفين هى التجانس •

(١) هذا البحث ص ٧٠ والمزهر ٣٤٧/١ •

(٢) السيوطى المزهر ٣٤٧/١ •

(٣) الرافعى : تاريخ آداب العرب ج ١ ص ٢١٦ •

(٤) السيوطى : المزهر ٤٦٢/١ •

وابن جنى كما سبق جعل الهمزة أقوى من الهاء ، وهنا يثبت ما يخالف ذلك مما يدل على عدم اطراد مسألة قوة الحرف وضعفه أو عظمة المعنى وحقارته • ومن المعروف أن الابدال يحتمل كثيرا في لفظيته أن تكونا مترادفتين ، تفيدان فائدة واحدة من غير تفاوت بل ربما كان أنصار تصاقب الالفاظ لتصاقب المعانى يشترطون هذا الضرب من الترادف بين اللفظتين المبدلة والمبدل منها ، والا لتصاقبت الالفاظ من غير أن تتصاقب معانيها (١) •

وعلى الرغم مما ذهب اليه ابن جنى فى الاستتقاق الاكبر الذى يقوم على الابدال فانه لم يصنع ما صنعه بعضهم عندما ذهب الى المقابلة بين ترتيب أجزاء الحدث ، وترتيب مخارج الحروف فى الكلمة فكلمة خرج تبدأ من الحلق صاعدة نحو الفم دلالة على الخروج وكلمة دخل على عكسها تبدأ بالبدال ومخرجها فى أول الفم ، ثم تأتى الخاء ومخرجها فى الحلق • فالفعل ينتج من الخارج الى الداخل (٢) •

ويبدو أنه وجد فى هذا غلوا مفرطا عند محاولة تعميمه أو تطبيقه على أمثلة أخرى •

ونحن نرى أنه على الرغم من بحوث هذا العالم الكبير ، وما وجدناه من الامثلة التى تدل على التناسب الصوتى أو التقابل الموسيقى فى تركيب الكلمات وحروفها ، فان ذلك لايكفى لاقامة نظرية عامة أو استنباط قانون عام يشمل ألفاظ العربية ، وان حاول الاعتصام بحكمة العرب،والايماء الى أن الأخرى أن يتهم الانسان نظره ، ولايخف الى ادعاء النقض فيما قد ثبت الله أطنابه ، وأحصف بالحكمة أسبابه (٣) •

ان الحكم بالعموم أو الشمول يحتاج الى توسيع أفق الملاحظة والاستقراء ، ويتطلب الفطنة فى التحرى •

- 
- (١) د : صبحى الصالح : دراسات فى فقه اللغة ص ٢٤١ •
  - (٢) محمد المبارك : فقه اللغة وخصائص العربية ص ٢٦١ •
  - (٣) ابن جنى الخصائص ١٦٥/٢ •

ولاريب في أن العربية تختلف عن غيرها في قيمة الحرف الدلالية ،  
ووظيفته في تكوين المعنى وتحديدده • والتقابل الصوتي أو التوافق  
في الجرس قد يشير الى ماتمتاز به هذه اللغة ، أما الايحاء الخاص فهو  
ان لم يكن يدل دلالةقاطعة على المعنى فقد يدل دلالة اتجاه وايحاء ،  
ويثير في النفس جوا يهيبء لقبول المعنى ويوجه اليه (١) •

ولايمكننا أن ننكر براعة ابن جنى واجتهاده في تلك الدراسات  
التي تعد بابا جليل الشأن أراد هذا العالم أن نسلكه لنرى خصائص  
اللسان ، ونعرف مستوى الطرافة في التناول والابداع • انه  
كشف أسراراً ليكثر اعظام هذه اللغة الكريمة من أجلها ، ووجه أحيانا  
الى الغلو في الحيطة والحذر (٢) ، وأوماً أحيانا الى عدم امكان  
تعميم النتائج والاحكام (٣) ، وقام بموازنات دقيقة ، وابتعد عن  
الاسراف الشديد في المبالغة والتعليل ، فلم يزعم مازعمه الزجاج « أن  
كل لفظتين اتفقتا ببعض الحروف ، وان نقصت احدهما عن حروف  
الآخري ، فان احدهما مشتقة من الآخري ، فتقول : الرحل مشتق من  
الرحيل ، والثور انما سمي ثورا لانه يثير الارض ، والثوب انما سمي  
ثوبا لانه ثاب ( أى رجع ) لباسا بعد أن كان غزلا • حسييه  
الله « (٤) •

وإذا كان الرافعي معتمدا عليه في معظم ما أتى به في نظامه الاول  
فانه لفت الانظار الى مثالية اللغة الرفيعة ، ومناسبتها العجيبة في رأيه  
بمسلك يعبر عن شدة الايمان ، وقوة الاعتزاز •

ومن البارز أن الرافعي يدعم فكرة المثالية اللغوية بكل ما استطاع  
وأناصر المثالية يرون أن اللغة تخضع للمنطق السليم دائما ، فبعضهم  
يقرر أن الاسم يحوى « خلاصة » المعرفة الانسانية الخاصة بالشيء

---

(١) محمد المبارك : فقه اللغة وخصائص العربية ص ٢٦١ — ٢٦٢

(٢) ابن جنى الخصائص ج ٢ ص ٦٩ — ٨٢ •

(٣) المصدر السابق ج ٢ ص ٦٩ وما بعدها وص ١٣٨ — ١٣٩

وانظر ج ١ ص ١٢ •

(٤) السيوطى : المزهج ج ١ ص ٣٥٤ •

الذي يدل عليه ، وهو رمز لكل المعلومات والتجارب التي يجيب بها الانسان عن هذا السؤال الذي لاينفك يراوده « كيف » ؟ (١) .

وبعضهم يقرر أن الشيء انما يسمى بأهم خصائصه . ومثل هذا السبب يسمى النجار بالالمانية tischer ( مأخوذة من Tisch بمعنى منضدة ) . وهذا يرى أن عمل المنضدات أهم خصائص النجار ، على الرغم من أن عمل الابواب أو الخزائن مثلا أهم من ذلك . والتحقيق يذهب الى أنه « قد يكون من الصحيح أن عمل المنضدة كان في نظر من ابتكر هذه الكلمة أهم خاصية للنجار في اللحظة التي ابتكر فيها كلمته ، ولكنه لا يمكن أن تكون أهم خصائصه على الاطلاق . ان مايريده الانسان هو أن يضع اسما مالذات من الذوات . وليس من الضروري أن يشير الاسم الى أهم خصائص المسمى أولا يشير . وذلك لان الاستعمال كفيلا بأن يزيل ما قد يصادف من يسمع الكلمة لأول مرة من غرابة . ولايهم الانسان كثيرا بل لعله لا يلاحظ — ان كان الاسم ينطبق أو لا ينطبق على صفات المسمى . ولكن المهم هو أن المتكلم يجد اسما يعنى شيئا خاصا ، وأن سواه من الناس يدرك مايعنى به » (٢) واذا أردنا أن نخضع الاسماء للمنطق فاننا سنجد كثيرا منها لايحقق ذلك بالصورة التي يريجوها هؤلاء الذين يؤمنون بأن الاسماء تحتوي خلاصة المعرفة الانسانية الخاصة بالشيء الذي يدل عليه . والامثلة التي تعلن الخروج عن المنطق والمناسبة في بعض الاشياء كثيرة وهي كفيلا بالرد على من يجتهدون في الحديث عن مثالية اللغة . وحسبنا مثال واحد يدعم ماقلناه ، فكلمة خضروات منطقية مثلا في تسمية « الملوخية » . وليس من المنطق في شيء أن نطلقها على الطماطم والجزر ، ولا نطلقها على « البطيخ » . وهو أخضر اللون (٣)

- 
- (١) أونو جيسرسن : اللفة بين الفرد والمجتمع ص ٢٣٢ ترجمة الدكتور عبد الرحمن محمد ايوب نشر الانجلو المصرية .  
(٢) نفس المرجع والصفحة .  
(٣) المرجع ذاته والصفحة وانظر ابراهيم السامرائى فقه اللغة المقارن ص ١٨٩ — ١٩٠ .

ويؤكد الذين يرفضون المستوى الذى ذهب اليه الرافعى في وجه المثالية ، أن القول بأن بين اللفظ ومدلوله علاقة طبيعية ان لم يكن اللفظ ذات المدلول من اعتقاد الاطفال البدائيين (١) .

ويذكر بعضهم أن اللغة لا يعقل أن تتفق مع أحكام ما يخلق الله من أشياء فما يسمى بالشجرة مثلا كان يمكن أن يسمى بأى لفظ آخر . ولا ندرى لم سمي الحجر حجرا ، أو النهر نهرا مهما أجدد الاشتقاقيون أنفسهم في مثل هذا . هذا الى أن المعانى المشتركة في كل العقول البشرية قد اتخذت لها اللغات ألفاظا متباينة مختلفة لا يكاد يمت بعضها الى بعض بصلة معقولة مفهومة . يضاف الى كل ما تقدم أن كل اللغات تتضمن كثيرا من الامثلة الشاذة ، والشواهد الخارجة . وأنها تتضمن أيضا تلك الالفاظ التى يشترك اثنان منها أو أكثر في معنى واحد . وهى المترادفات (٢) .

ويرى فندريس أنه من الحمق « الحكم بوجود علاقة ضرورية بين أصوات الكلمة ودلالاتها . وقد سخر من أولئك الذين نادوا بهذا الرأى ، غير أنه اعترف بأن بعض الالفاظ أقدر على التعبير من البعض الآخر ، ولكن المرء فى رأيه حين يقيم اثتلافا بين اللفظ ومدلوله انما يسير على نهج عادة قديمة جدا حين كانت الالفاظ تعد جزءا لا يتجزأ من الأشياء ، وحين كان الاسم له منزلة الجسد والروح كما هو الحال عند بعض الامم البدائية .. » (٣) .

ويقرر هذا الباحث أن كل كلمة أيا كانت توظف دائما فى الذهن صورة ما وهى ما تزال مستقلة عن المعنى الذى تدل عليه (٤) .

أما دى سوسير فيرى أنه قد اتفق الفلاسفة واللغويون على أن الانسان لا يستطيع أن يفرق بين فكرتين تفريفا حقيقيا بلا علامات

---

(١) أوتوجسبرسن : اللغة بين الفرد والمجتمع ص ٢٣٤ ترجمة د. عبد الرحمن أيوب .

(٢) د. ابراهيم أنيس : دلالة الالفاظ ص ١٨ — ١٩ .

(٣) نفس المصدر ص ٧٨ .

(٤) نفس المصدر والصفحة .

لغوية أى كلمات فالتفكير بلا كلمات عائم ، وليس فى الفكر ما يفرض شكلا معيناً للرموز الصوتية فهذه الرموز موضوعة وضعا اعتباطياً • وليست وظيفة اللغة فى هذا أن تخلق وسطاً صوتياً للتعبير عن الأفكار •

ان العلامات التى تتصف بأنها تحكمية أو بأنه لاباعث طبيعى عليها تكتسب قيمتها عن طريق التقابل (١) •

وجماع الامر أن الرافعى فى دراسة اللغة فى نظام الالفاظ بالمعنى يميل الى أنها تخضع للمنطق السليم دائماً. وهو قريب فى ذلك من المستوى الذى آمنت به المدرسة اللغوية القديمة • ان فكرة المثالية اللغوية تسيطر عليه ، وهو يرى فى تلك المثالية ما لا يراه غيره ، فهمى التى تهذب النفوس ، وترنمها ، وتعديلها ، وتخلصها برقة أوضاعها وسمو تراكيبيها • وهى فى رأيه انتهت الى الكمال ، وعبرت سننها عن التمدن ، وحقيقته فيها متمثلة ، وشروطه فى مجموعها متحققة •

والعربى عنده فى حكم العرب كلهم باعتبار الفطرة اللغوية التى يرجع اليها أصل الوضع « لان اللغة مفردات وضعها أفراد وقد كانت لهم أشياء كأنها مظاهر الطبيعة المتسلطة عليهم بمعانيها المتناقضة ، وصفاتها المتباينة لبلوغها الغاية فى مألوفهم من اللذة والالام والمنفعة والمضرة ، وهذه يراها كل عربى ، ويحدث عنها ، ويصفها على ما يجد فى نفسه من أثرها •• فلا جرم اختلفت الالفاظ الموضوعية لها بحسب ذلك » (٢) •

---

(١) د. تمام حسان : مناهج البحث فى اللغة ص ٢٤٤ وما بعدها وانظر د. محمود السمران علم اللغة ص ٣٧٣ وابراهيم أنيس — دلالة الالفاظ ص ٧٠ — ٧١ •  
(٢) الرافعى : تاريخ آداب العرب ج ١ ص ١٨٧ — ١٨٨ •